الاتجاه السياسي في تفسير القرآن تعريفٌ وتاريخٌ وتأصيلٌ

د. رائف "محمد رائف" رائف المصري *

(*) باحث ، و المشرف على مؤسسة مدارج لإدارة المشروعات العلمية ـ المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص البحث:

عرض الباحث في هذا البحث إلى موضوع قرآني ذي أهمية ، خاصة في هذا الوقت، وهو موضوع «التفسير السياسي للقرآن الكريم»، وخلص الباحث بعد هذا إلى النتائج التالية:

إن على المفسِّر في الاتجاه السياسي أن ينظر في السلوك النبويِّ السياسي؛ الذي يطبَّق فيه المنهج القرآني في هذا الباب، وأن يحرص على إدراك فهم الصحابة الكبار للإطار السياسي الإسلامي، ثم إنه لا مانع من إعمال الرأي والاجتهاد ما التُزمت الضوابط المعتبرة في التفسير ؛ لاستلهام ما يفتح الله به من معانٍ وإشارات وتوجيهات واستنباطات متعلقة بهذا المنحى.

سبق علماء أكابر ومفسرون مشاهير إلى هذا المنحى في التفسير؛ وظهر ذلك في مقالاتهم وكتبهم وتفاسيرهم ، إلا أنها جهود مبعثرة، لا تتّسم بالتركيز في أغلب الأحيان.

لضمان انضباط سير المفسر في تفسيره السياسي لا بدَّ من مراعاة مجموعة من الضوابط والشروط، فإن توافرت كان هذا التفسير حرياً بالقبول، وإلا فهذا التفسير مذمومٌ لا يلتفت إليه.

يدعو الباحث إلى العناية بالاتجاه السياسي في التفسير؛ وفقاً للضوابط والشروط المذكورة في الدراسة ؛ وذلك لأن حاجة الأمة إليه باتت محققة، بسبب وجود استعداد لدى الأمة للانتقال إلى عهد جديد، يسود فيه الإسلام وتحكم فيه الشريعة، الأمر الذي يستدعي من الدارسين والعلماء النظر المطوَّل لاستخراج ما يناسب المرحلة من خلال الدراسات الموضوعية والتحليلية للقرآن الكريم.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فقد تكفل القرآن بإحياء الأمة حتى يرث الله ومن عليها، أمدّها بمادّة الحياة، فحكمت الأرض، وأذلت جبابرتها وظُلّامها، وأخرجت العباد بفضل الله من عبودية بعضهم لبعض، إلى عبوديتهم لربهم، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وما تزال هذه الروح في نضارتها ونورانيّتها بين ظهراني المسلمين، كتابا مستودعا فيهم؛ يجيبهم إذا دعوه، ويمدهم إذا استمدوا منه، ويدلّهم على أسباب الرفعة والزيادة: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ (الشورى : ٥٢)، وقد استنبط العلماء على مر تاريخ الإسلام ما بنوا به حضارتهم، ووفق الله تعالى منهم من فهّمه كلامه؛ وفتح عليه أسراره، فانطلق يحرر به العقول، وبرز منهم مفسرون أفذاذ، قضوا على «شواطئ» القرآن أعمارهم، يستنبطون ويستهدون ويستنيرون، فما ردّهم الله عن كتابه مطرودين، ولا عن أسراره خائبين خاسرين؛ بل عادوا بالخير والهدى، ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة : ٢٤)، حَيث غدت حياة الأمة بالقرآن حياة عامرة نابضة، ملأتها العزة، وصبغتها الكرامة، ثم أعقب هذه الحياة إغفاءات متكررة، ونوم وغطيط، فقدت فيه الأمة مقدساتها، واحتُلّت أوطانها، وسُلِبت قرارها، وتسلط عليها مَن كانوا بالأمس القريب خطاب ودّها، وخدّام إرادتها، وهُيّاب غضبتها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وانطلقلت الدعوات من جديد؛ ترفع القرآن منادية أنْ هلمّوا، فما الطريق إلا من ههنا! وعلمت الأمة – بعد تجارب مريرة – حقية هذا القول وصدقه، فبدأت تعود إلى الاستظلال بالراية، وتُحِدُّ بصرها متأملة مخايل الطريق، في مشهد مغبرّ مُعتِم .. لا أدري إن أخرج أحدهم يده أيراها أم لا يراها؟ ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ (النور : ٤٠).

وتتكلّل الجهود الدعوية في إطارها العام بما سمي بـ«الربيع العربي»[1]، في انطلاقة شعبية جادة نحو الإسلام، متعطشة متحمسة، إلا أن ثمة ما يعوزها: التأصيل والتوجيه والتخطيط «القرآني»، إذ هي مقبلة على مرحلة جديدة بكل معطياتها، لا خبرة لها بها ، في ظل واقع عالمي وداخلي جديد معقد؛ اللهم إلا ما أودعه الله تعالى في كتابه من مناهج، وفهم أوتيه عبد موفّقٌ في استخراجها، في هذه الصفحة الجديدة من حياة الأمة وجب على علمائها وروادها أن ينظروا في القرآن مستهدين مسترشدين، مستلهمين هدايته؛ وعلى الخصوص في الجانب السياسي، الذي بات يشكّل العامل الأهم في الصياغة البشرية ، سميتُ هذا الاسترشاد وهذا الاستهداء والاستلهام: «التفسير السياسي».

وقد جاءت الدراسة في مباحث أربعة، معنية بالتغطية النظرية التأصيلية لـ «التفسير السياسي»، أولها: تعريف الاتجاه السياسي في التفسير، ومشكلة الاصطلاح، عرضت فيه لمسألتين، كل منهما في مطلب خاص، الأولى في التعريف التحليلي للاتجاه السياسي في التفسير، وعرّجت في الثانية منهما على ما أحاط بالتفسير السياسي من مشكلات، وبيّنت وجه المراد به عند الإطلاق في دراستي، وتناولت في المبحث الثاني الضرورة الداعية إلى الكتابة في التفسير السياسي، وإنما أفردت هذا بالدراسة لكونه من أول مقصودات البحث؛ أما المبحث الثالث: فعرضت فيه لأبرز الجهود المبذولة من السادة المفسرين في هذا السبيل، وختمت المباحث بدراسة الضوابط التي ينبغي التزامها عند التفسير السياسي.

هذا، وقد أجهدت الفكر، ولم آلُ جهداً في النصح، فإن يكن فيه من حق وصواب، فهو لا محالة من توفيق الله مُنزِل الكتاب، وإن يكن فيه من تخاليط وأوهام، فإنما هو من نفسي ومن الشيطان، وأتبرّأ من ذلك، ولا حول ولا قوة إلا به، عليه توكلت وإليه متاب.

---

(١) وإن شابه شيء، وإن واجه ردة عليه في أمكنة وأزمنة.

المبحث الأول

تعريف الاتجاه السياسي في التفسير، ومشكلة الاصطلاح

يتضمن هذا المبحث مطلبين اثنين ، الأول: يعرض فيه الباحث لتعريف "التفسير السياسي"، ويعرض في الثاني لمشكلة هذا الاصطلاح.

المطلب الأول

تعريف الاتجاه السياسي في التفسير

نلحظ في هذا العنوان ثلاث مفردات رئيسة: الاتجاه، السياسي، التفسير، وسأتناولها ههنا سريعاً ؛ ليستقيم الكلام على الطريقة البحثية المعتادة.

أمّا الاتجاه : فمن لفظ "الوجه"[١]، ووجه كل شي مستقبله[٢]، أي ما يستقبله بوجهه ومنه : الجهة والوجهة، وهنا بمعنى : الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده[٣]، وعلى المجاز: الرأي والمسلك في العلم والفكر وغيرها، وهو المقصود- كما يظهر في كلامنا-.

أما التفسير: فهو من الفسر، والفاء والسين والراء، كلمة واحدة تدل على بيان الشيء وإيضاحه[٤]، ويطلق في الأغلب الأعم مختصاً بمفردات الألفاظ، وقد يطلق على غيرها، ومنه : التفسرة لقارورة الماء المنبئة عن حكم الماء فيها، سميت به لبيانها عن حكم الماء فيها ونوعه، وسمي بها كذلك نظر الطبيب إليها وحكمه فيها[٥]، فكما أن الطبيب بالنظر في الماء يكشف علة المريض، كذلك المفسِّر يكشف عن شأن الآية وفقهها ومعناها والسبب الذي أنزلت فيه[٦].

---

(١) لسان العرب، ٤٨٠/١٣.
(٢) لسان العرب، ٥٥٥/١٣.
(٣) انظر: لسان العرب، ٥٦/١٣.
(٤) ابن فارس، معجم مقايس اللغة، ٨٤٨.
(٥) ابن فارس، معجم مقايس اللغة، ٨٤٧. المفردات، ٦٣٦.
(٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٤١٥.

وقد اختلفت عبارات القوم في التعريف الاصطلاحي لعلم التفسير، ومن أشهرها ما قرره أبو حيان: "علم يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك"، ثم أتبع أبو حيان هذا التعريف بالكلام عن قيوده بما يحسن العود إليه في موطنه، ويقول الدكتور الذهبي رحمه الله مبيّناً مدار تعريفات أهل العلم للتفسير: "وكلها تدور على أن التفسير علم يبحث عن مراد الله تعالى، بقدر الطاقة البشرية، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى وبيان المراد"[1].

قلت: وتعريف أبي حيان حسن على طوله، إلا أنه ينبغي أن يقال فيه: إن ما يدخل في علم التفسير من القيد الأول، وهو قوله: "كيفية النطق بألفاظ القرآن"، هو ما توقَّف عليه المعنى أو ساهم في بيان أو إشارة أو ما أشبه، وأما ما لا يتوقّف عليه شيء من ذلك فليس داخلاً في علم التفسير، إذ لا علاقة له بالكشف عن المعنى، وهو مدلول كلمة "التفسير"، والله أعلم.

"**السياسي**": وهو اسم نسبة إلى السياسة، والسياسة مصدر ساس يسوس فهو سائس، قال ابن منظور: "السوّس الرياسة، يقال: ساسوهم سوساً، وإذا رأسوه قيل: سوّسوه وأساسوه، وساس الأمر سياسة قام به، ورجل ساس من قوم ساسة وسوّاس، أنشد ثعلب:

سادة قادة لكل جميع ساسة للرجال يوم القتال

وسوّسه القوم جعلوه يسوسهم، ويقال: سُوِّس فلان أمر بني فلان: أي كلف سياستهم.

وفي الحديث: (كان بنو إسرائيل تسوسهم أنبياؤهم)[2]، أي تتولّى أمرهم كما يفعل

---

(١) محمد حسين الذهبي، علم التفسير، بحث من مجموعة "بحوث في علو التفسير و الفقه والدعوة"، ٣٨١، التفسير والمفسرون، ١/ ١١.

(٢) أخرجه ابن ماجه برقم ٢٨٧١، ٤٤٠، وأبو يعلى في المسند برقم ٦٢١١، ١١/ ٧٥، قال الألباني

الأمراء والولاة بالرعية.

والسياسة : القيام على الشيء بما يصلحه[1]، وقال أبو البقاء في الكليات :"السياسة : استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل"[2].

وتناول علماؤنا موضوع السياسة وأفردوه بالتصنيف منذ القدم، وفرّقوا بين المباح الشرعي منها وغيره، ويَحسُن أن أذكر كلام ابن القيم فيما نقله عن القاضي الحنبلي ابن عقيل، ثم تعليقه عليه، يقول:"وقال ابن عقيل في الفنون : "جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسية الشرعية : أنه هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام، فقال شافعي: لا سياسة إلا ما وافق الشرع...فقال ابن عقيل : السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك :إلا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع؛ فصحيح، وإن أردت : لا سياسة إلا ما نطق به الشرع؛ فغلط وتغليط للصحابة، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف، فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق علي رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد، فقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً[3]

ونفي عمر بن الخطاب رضي الله لنصر بن حجاج".اهـ، هذا كلام ابن عقيل.

ولما انتهى ابن القيم من إيراده قال: "وهذا موضع مزلّة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق، وجرّؤوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد،

في الإرواء: صحيح، ٨/١٢٧.

(١) ٢ ابن منظور، لسان العرب، ٦/١٠٨.

(٢) أبو البقاء، الكليات، ٥١٠.

(٣) ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص١٣.

محتاجة إلى غيرها...وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة، فسوّغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله، وكلا الطائفتين أُتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله، فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإن ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان؛ فثمّ شرع الله ودينه"[1].

وحاصل المفهوم من كلاميهما رحمهما الله :أن السياسة الشرعية المرتضاة هي إقامة العدل بين الناس، وإصلاح أمور معاشهم ومعادهم، بما لا ينافي ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد صنف أهل العلم في السياسة الشرعية العديد من الكتب المهمة، من أمثال: الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، والأحكام السلطانية للماوردي، و"غياث الأمم في التياث الظلم" لإمام الحرمين الجويني، وكذلك كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية لتلميذه ابن القيم رحم الله الجميع، ومما يسترعي انتباه الباحث أن كتب السياسة الشرعية إنما كثر تأليفها وتتابع في العصور التي دعت الحاجة فيها إلى تقويم سير الخلافة، والتنبيه على ما يلزم من السياسة، وليطالع القارئ المكرم كتاب الجويني "الغياثي"، يجد العجب العجاب، ويعلم أن أهل العلم لم يتوانوا عن توظيف علومهم في إصلاح ما أفسده هوى الأئمة، وجور السلاطين .

ويعرفها المعاصرون بأنها: "هي فنٌّ ممارسة القيادة والحكم، وعِلم السلطة أو الدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم"[2]، ويربطها بعضهم بالوصول إلى السلطة، فيجعلها : "الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين". ويجعلها آخرون : "طريقة نفسر من خلالها العالم من

(١) الطرق الحكمية، ص٤ ١. القرضاوي، السياسة الشرعية، ص ٣١.
(٢) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ٣ / ٣٦٢.

حولنا"[1]، ويلاحظ القارئ ميل كلٍّ من هذه التعريفات إلى منحىً من المناحي، فبعضها يميل باتجاه القيادة والحكم، وآخر ينحو في تعريفها منحىً فلسفياً.

ويمكن أن نقول: "السياسة هي تدبير الأمور المتعلقة بحياة المجتمع، وتنظيمُ ما بين أطرافه وأفراده، وبينه وبين الأطراف الأخرى؛ بما يحقق العدل، ويكفل استمرار الحياة المطمئنة في داخله".

وعلى ذلك، فالاتجاه السياسي في التفسير: "هو تناول النص القرآني من جهة ما يرشد إليه في جوانب تحقيق العدل في المجتمع، وتنظيم العلاقات الداخلية والخارجية فيه، وفهم هذا النص فهماً تستخرج به مناهج الحكم وخطوطه العريضة، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وما يتعلق بذلك".

ويتناول "الاتجاه السياسي في التفسير" على هذا بالدرجة الأولى العلاقات بين الحاكم والمحكوم، والأسس العامة التي تقوم عليها علاقات الناس بعضهم ببعض، وأثر ذلك على تحقيق العدل والسعادة والأمن، وكذلك يشمل علاقة الأمة بغيرها من الأمم، وهو ما يسمى اليوم بـ "العلاقات الدولية"، مما يضمن مكانة الأمة وأستاذيتها وريادتها، ويشمل كذلك: أثر المنظومات الاقتصادية الإسلامية، والاجتماعية الإسلامية على الاستقرار العام والأمن والطمأنينة في داخل الأمة واستقلال قرارها، وكذا النظرة الفلسفية الإسلامية لأُصول الحكم ومصادره، وما أشبه ذلك، فالاتجاه السياسي: تفسير للنص القرآني من هذه الجهة، كما هو الحال في الاتجاه الفقهي أو اللغوي في التفسير مثلا.

(١) إسماعيل الكافي، الموسعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص٢٤٦.

المطلب الثاني

مشكلة الاصطلاح "التفسير السياسي"

لاشك أن هذا المصطلح "التفسير السياسي للنصّ الدينيّ" أو ما يشابهه اصطلاحٌ ثار حوله الكثير من الجدل، واتُّخِذ مذمةً يذمّ به العلمانيون ما يرونه من تحركات حزبية أو تجمعات ترفع راية الإسلام، وتدعو إلى تطبيق أحكامه والتزام مناهجه[1]، وتنكر طائفة عريضة منهم وجود علاقة أصلا بين القرآن والسياسة[2]، ونحن- كما هو شأن كل عاقل- لا ننكر أن من الناس والأحزاب والجماعات من اتَّخذ الإسلام شعاراً بلا واقع، واسماً بلا مسمّى، وأراد تطويع النصوص الدينيّة لأهوائه وأهدافه الخاصة؛ لا يجادل أحدٌ في وجود هؤلاء في منظومة العمل الإسلامي، كما أنهم موجودون في كل فكرة أو دعوة إنسانية على الإطلاق، والاستغلال السياسيَّ للإسلام من جهة ما في زمان ما[3] [4]لا يجعل الإسلام خالياً من السياسة أو التدابير السياسية، ولا يجعل هذا الوجه المستغلّ هو وجه الإسلام السياسي، أو حال السياسة في الإسلام، أما إنكار

---

(١) انظر – مثلا – من مالوم أبو رغيف، التفسير السياسي للقرآن، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٩٤١، ٣٠/٨/٢٠٠٤.

(٢) من أوائل هؤلاء: علي عبد الرازق في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم"، الذي ينفي وجود أية علاقة بين القرآن والإمامة والحكم، فيقول: "لو كان في الكتاب دليل واحد على أن إقامة الإمام فرض لما تردّد أحد من العلماء في التنويه إليه والإشادة به". علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، تحقيق: محمد عمارة، ١٢٢، وكذلك عبد الجواد ياسين في كتاب: السلطة في الإسلام: العقل الفقهي بين النص والتاريخ، حيث يتخذ -كما فعل من قبله – من عدم ذكر كلمة "السياسة" أو "السلطة" في القرآن بلفظيهما سببا ينفي لأجله وجودهما، فيقول: "وتعني الدلالة القطعية للسكوت القرآني في قضيّة السلطة إحالتها إلى دائرة المباح"، ٢٠٢، وغير هذين ممن لن نطوّل البحث في استقصاء كلام لا طائل تحته من جهة، وليس مقصودا في هذا البحث من جهة أخرى.

(٣) أتعمد تجاوز استعراض شبهات العلمانيين وكتاباتهم على التفصيل، فقد كُفيتها وتجاوزتها الأمة، ولله الحمد، والمقصود من الدراسة الدعوة إلى كتابة تخصصية في الاستنباط السياسي من النص القرآني، على المعنى الذي بيّنته في المبحث السابق، ولذا فإنه إذا أطلق التفسير السياسي في هذه الدراسة، فهو المعنيّ به، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٤) انظر: صبري محمد خليل، التفسير النقدي للدين .. قراءة نقدية إسلامية، مقالة منشورة في موقع شبكة روضة الرياحين، بتاريخ ٢٢/١/٢٠١١.

العلاقة بين القرآن والسياسة أصلاً : فهو من الجهل المركّب الذي ينقضه ألف دليل، ولا يدلّ عليه بوجهٍ من الوجوه شبهُ دليل، كما سيأتي.

وإنما ابتدأ نشوب هذه المعركة بين الطرفين –الأوّل: المشارِ إليه آنفاً، والثاني: الدعاة إلى الإسلام والعلماء ومن تابعهم من جمهور الأمة– ابتدأ نشوبها حول هذه المسألة؛ مسألة "القرآن والسياسة" في العقد الثاني من القرن العشرين، في ظل ظروف تداعي الخلافة العثمانية، وإعلان قيام الدولة الوطنية العلمانية[1]، وتولّى كبرها طائفة من العلمانيين؛ وظهرت بعدُ في مرحلة متأخرة ظاهرةُ "الحداثيين"، التي كانت لتشكِّل خطراً ما لولا أن الله قيّض لكتابه من يذبُّ عنه كيدهم، ويهدم ببركته وآياته البيّنات أركان دعواتهم[2].

وحتى لا يطول بنا المقام مع إشكالية هذا المصطلح لا بدّ من بيان أمرين، مرتبط أحدهما بالآخر:

الأول منهما: أن السياسة جزءٌ لا يتجزأ من الإسلام، وهذا معلوم من الدين بالضرورة، ولا يلزمنا تقديم الكثير من التدليل عليه، وإن كان لا بد من إشارة في هذا المقام، فلنقل: إن القرآن الكريم مليءٌ بما ينظم حياة الناس، على المستوى الفردي تارة، وعلى مستوى الأُسرة تارة أخرى، وعلى مستوى المجتمع ثالثة، وعلى مستوى علاقة هذا المجتمع بغيره في إطار رابع، فينظم في المستوى الأول علاقة الفرد بربه، في عقيدته وعبادته، في قيمه ومشاعره وأخلاقه، حتى يُنتِج بعد هذه التربية المتكاملة عضوا فاعلا في أسرة صالحة، يُكوِّن مجموعُها المجتمعَ المسلم الخيِّر الفاضل.

وينظم العلاقات الأُسرية، ابتداء بالعلاقات الزوجية في أطوارها وأحوالها المختلفة المحتملة، ومروراً بالعلاقات بين الآباء والأبناء، براً، كما قال تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ

(١) انظر: عبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن، ٢٨.
(٢) مثل: محمد أركون، في كتابه: القرآن: من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة: هاشم صالح، ١٢٥.

أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ (الإسراء: ٢٣)، وتربية، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (التحريم: ٦)، ونفقة، كما قال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾ (الإسراء: ٢٦)، وتواصلاً، كما قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾ (محمد: ٢٢)، وانتهاء بالأحكام المالية التي تلي الموت، كما في آيات المواريث، وأحكام الوصية، وغيرها.

ويعتني القرآن أيَّما اعتناء كذلك بالعلاقات المجتمعية في داخله، فيعتني بمصدر الحكم فيه، ومرجعية التحاكم بين المختلفين من أفراده، والدستور الذي تنظم من خلاله علاقات الحاكم بالمحكوم، فيعرِّف كلاً منهما ما له من حقوق، وما عليه من واجبات، ويجعل هذا من صميم الإيمان بالله، وعلامةَ الانقياد إليه جل في علاه، كما قال تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾(المائدة: ٤٨)، وقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (النساء: ٦٥).

وقرر أن اللهَ عز وجل هو صاحبُ الحق في التفرد بالأمر، كما أنه سبحانه المتفرد بالخلق، قال تعالى:﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾(الأعراف:٥٤)، وقال سبحانه مبيناً واجب المؤمنين به حال مكّن لهم في الأرض قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ (الحج: ٤١)، ثم لم يقف الأمر عند هذه حتى وَجَّه إلى ضبط علاقة الأمة بغيرها، فقرّر عقيدة الولاء والبراء؛ الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ (المائدة: ٥٥)، والبراء من الشرك وغيره من عقائد أُمم الضلال والانحراف؛ قال تعالى:

﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (المجادلة: ٢٢)، والآيات في ذلك كثيرة.

وحدّد مفاصل العلاقات في السلم والحرب، ومتى يجنح إلى السلم، ومتى يترك، وكيف يترك، كما قال تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال: ٦١)، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٥)، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٧)، ولم يقف الأمر عند هذا، بل تعدّاه إلى بيان ركائز التصوُّر السياسيّ للدولة في الإسلام، من حيث ما ذكر في الأسطر السابقة ومن حيثيات أخرى كثيرة تنضبط معها الفلسفة التصوّرية لهذه القضية بحذافيرها؛ من حقيقة الطاعة ولمن تكون، وحدودها، وكذا مسألة الشورى كآلية اتخاذ القرارات، بل ونبّه على صفات أولي الأمر، وقرّر مبادئ "الدستور الإسلامي"، وهدف الدولة العامّ، والحقوق الأساسية لرعاياها، وحقوقها عليهم، ومبادئ السياسة الخارجية[1]– كما أشير إلى كل ذلك فيما سبق إيراده من نصوص وما لم يورَد، إلى غير ذلك، ورحم الله من قال: "ما من شيء إلا يمكن استخراجه من القرآن لمن فهّمهُ الله تعالى"[2]، والحمد لله الذي لم يترك الناس هملا من غير دليل يأخذ بأيديهم إلى النجاة: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم: ١).

الأمر الثاني المرتبط بما تمَّ الكلامُ عليه: أن عرضنا المنشود للاتجاه السياسي في التفسير إنما هو وفق ما بُيِّن من العناية القرآنية بالجانب السياسي للأُمة، وبهذا

(١) انظر لتقصي كل ذلك: أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، تعريب: أحمد إدريس، ٩–٣٦، حيث بوّب المؤلف رحمه الله كثيرا من الآي الحكيم تبويباً سياسياً يصلح ليكون أرضية جيدة للباحثين، ومنطلقاً لاختيار مباحث في التفسير السياسيّ، بعد شيء من التدقيق والاستقصاء.

(٢) السيوطي، الإكليل في استنباط التنزيل، ١٣.

القيد يخرج ما يقدح به بعضهم عند إطلاق مصطلح «التفسير السياسي»؛ من إرادة استعمال الدين ونصوصه في استجلاب مصلحة شخصية أو حزبية لحاكم أو حزب أو ما أشبه ذلك مما هو معرف في الساحات السياسية.

وإذا تقرر ما يتعلَّق بإشكالية الاصطلاح؛ فضُبط وتبيَّن المراد؛ فليُحمل في الدراسة على ما بيّنا.

المبحث الثاني

الضرورة الداعية إلى «الاتجاه السياسي في التفسير»

يحسن أن نبين الداعي الذي دعانا إلى الخوض في هذا البحر، وليكن البدء بالداعي الطبيعي، الذي تقتضيه الحقيقة القرآنية ، وهو ما سبق التدليل عليه؛ من أن السياسة جزء لا يتجزأ من القرآن الكريم والدين عموماً، وأضيف هنا: أن النظر التأصيلي لخلق الانسان، والسر الأصيل في إنزاله إلى الأرض– من قبل أن ينزل إليها– إنما هو إرادة عمارتها واستخلافه فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ (هود: ٦١)، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة: ٣٠)، ثم إن كلمة «الخليفة» هنا، وما تحمله من ظلال تلقيها في هذا الميدان الرحب، بل وما تنطق به صريحاً معلنا لا لبس فيه لا يترك مجالاً للشك بأن الكتاب الخاتم؛ الذي أودع الله سبحانه فيه خلاصة الرسالة السماوية، وأسرار الكتب الإلهية فيه من مفاصل السياسة ما يكفل لحياة البشر استقامة منهجية، وصمَّاماً يأمن فيه أصحابه من انحرافات الطريق وغوائلها، كما قال سبحانه:﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ (الإسراء: ٩)، وإذا كان القرآن الكريم يهدي للتي هي أقوم، فإنما يفعل ذلك ويهدي له في كل ما يلزم البشرية على الإطلاق ما التزمت أعتابه تتعلم وتتوجه، وما اتخذت من مشكاة نوره مضاءً يضيء لها الطريق، ومن مناهج هدايته (خريطة) تصل بها إلى سيادة الدنيا، وسعادة الآخرة، وما أحسن ما سطر

سيد قطب رحمه الله عند كلامه حول هذه الهداية الراشدة: «(يهدي للتي هي أقوم) هكذا على وجه الإطلاق، فيمن يهديهم وفيما يهديهم، فيشمل الهدى أقواماً وأجيالاً بلا حدود من زمان أو مكان؛ ويشمل ما يهديهم إليه: كل منهج وكل طريق وكل خير يهتدي إليه البشر في كل زمان ومكان..يهدي للتي هي أقوم في عالم الضمير والشعور، بالعقيدة الواضحة التي لا لبس فيها، ويهدي للتي هي أقوم في التنسيق بين ظاهر الإنسان وباطنه وبين مشاعره وسلوكه، وبين عقيدته وعمله.. ويهدي للتي هي أقوم في عالم العبادة بالموازنة بين التكاليف والطاقة..ويهدي للتي هي أقوم في علاقات الناس بعضهم ببعض، أفراداً وأزواجاً، وحكومات وشعوباً، ودولاً وأجناساً...الأسس التي أقامها العليم الخبير لخلقه؛ وهو أعلم بمن خلق وأعرف بما يصلح لهم في كل أرض وفي كل جيل، فيهديهم للتي هي أقوم في نظام الحكم، ونظام المال ونظام الاجتماع، ونظام التعامل الدولي اللائق بعالم الإنسان ...»[1].

وأيضاً، فان الاستخلاف الوارد في آيات القرآن الكثيرة كقوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الأنعام:١٦٥) ، أقول: رتب الله تعالى على هذا الاستخلاف ما هو حقيق أن يترتب عليه، قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ (ص:٢٦)، نرى في الآية تفريع الأمر بالحكم بين الناس بالحق على جعله صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم خليفة في الأرض؛ فهو إذاً المقتضى الطبيعي لها[2]، وأيضاً؛ لمّا كانت الخلافة النيابة عن الآخرين، فينبغي على ذلك للمستخلَف أو الخليفة أن يعمل وفق ما استخلفه المستخلِف، إذ هو نائب عنه[3].

---

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، ٤ / ٢٢٥ .

(٢) كما قال صاحب تفسير روح البيان: " ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾ ص: ٢٦، أي بحكم الله تعالى، فإن الخلافة مقتضية له حتما»، إسماعيل حقي البروسوي، ٨ / ٣٢ .

(٣) رأفت المصري، شخصية الحاكم في ضوء القصص القرآني،١٢٩.

والحاصل في هذه النقطة : أن يقال: إن الحقيقة القرآنية، والأساس الذي قام عليه خلق الإنسان وإنزاله إلى الأرض، ومن ثم استخلافه فيها، مقتضية – بطبيعة الحال – إيلاء هذا الجانب الأهميةَ اللائقة به.

وأما الداعي الثاني لإثارة هذا اللون التفسيري، والقصد إلى إفراده بالتصنيف التفسيري: فهو حاجة الأمة إلى ذلك، وبيانه أن نقول: إن الانحراف الذي أصاب الأُمة في جوانب حياتها في قرونها الأخيرة تسبب بفقدانها القيادة القرآنية، أو تغييب هذه القيادة– على الأقل– عن مواطن التأثير السياسي، وبات الرائد فيها يتلمّس معالم (خريطة) النهضة، وسبل الخلاص من التزام مؤخرة الركب الأُممي من مصادر أخرى؛ لا تعلّق لها بالقرآن، ومناهج غريبة عنه، تُستقى في الأعمّ الأغلب من منابع مسمومة ملوّثة[1]، أفضت بعد كثرة «جعجعة» إلى زيادة بلة الطين، والانغماس في عملية التخبط في عمهٍ؛ ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍۚ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ (النور: ٤٠)، إلا أن هذا النور الرباني ما يزال في الأُمة منادياً على نفسه بأنه طريق الشرف المنشود، ﴿لَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ كِتَٰبٗا فِيهِ ذِكۡرُكُمۡۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠)، ومعنى قوله «ذكركم» أي شرفكم، وهو ما رجحه جمهور أهل التفسير، وقال أبو جعفر الطبري شيخ المفسرين: «وهذا القول الثاني– يقصد ما أثبتُّه– أشبهُ بمعنى الكلمة، وذلك أنه شرف لمن تبعه وعمل بما فيه»[2].

ثم إن الأمر ازداد تأكُّداً– أقصد أمر الحاجة إلى التفسير السياسي– بعد أن جرّبت الأُمة من أدوية المناهج الشرقية والغربية ما أعضل الداء أكثر فأكثر، وأورث القناعة بعدم جدواها في علاج أسقام الأُمة التي أضناها التعب والعي؛ بعد أن حكمت العالم قروناً طويلة بقيادة قرآنية راشدة[3]، فتوجهت العيون نحو استنهاض القائد القرآني الراشد ثانية، وتسليمه زمام الريادة والتخطيط، إلا أن مجرّد اجترار التراث التفسيري لهذا

(١) ينظر في هذا الموضوع كتاب الأستاذ الجهبذ محمود شاكر: "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا".
(٢) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ١٧ / ١١.
(٣) في فترات من حياتها جديدة .

القرآن العظيم، لم يعد كافياً في معالجات الواقع المعقد، فصارت الحاجة بل الضرورة داعية إلى إعادة التفسير «المؤصل» في محاولة لإيجاد الحلول القرآنية، واستخراج المناهج الربانية في إدراك المُبتغى الشرود.

وظهرت زمرة من الأكابر في مطالع القرن الماضي تتألّق في رسم هذا الطريق الذي ذكرت وتشقُّه، كأمثال : سيد قطب ، وأبي الأعلى المودودي، ومن قبلهما الشيخ محمد رشيد رضا ، والشيخ طنطاوي جوهري ، وآخرون، ومع انطلاق صافرة الإيذان بفجر جديد للأُمة اليوم، فيما سمّوه: «الربيع العربي»، صارت الضرورة آنيَّة للكلام في التنظير السياسي للقرآن الكريم، والتغطية الكاملة لما يلزم الأُمة، بل سيلزمها قطعاً في تخطيط مستقبلها الناصع إن شاء الله، في إرشاد صحوتها المباركة .

وبدا لكل ناظر في الحراك الشعبي في بلاد المسلمين اصطباغه باللون الإسلامي، ومطالبة الجماهير بإعادة القرآن إلى مقام السيادة والتوجيه، إلا أن هذا ينبغي أن يرافقه عمل دؤوب في استلهام ما يلزم الواقع من كنوز الهداية القرآنية في كل جانب، وفي الجانب السياسي على وجه التحديد.

هذا، وحقيق بالمتأمل في هذه المعاني السياسية من القرآن الكريم، المستخرج لإرشاداته وتوجيهاته فيها أن يعُدَّ نفسه من المتدبرين الذين أثنى الله على صنيعهم، فقال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ النساء: ٨٢، وقال سبحانه: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ص:٢٩، فالمتدبر في القرآن الكريم من الناحية السياسية مأمور بذلك؛ إذ هو جانب من الهداية القرآنية، التي أطلق الأمر بتدبرها، والترغيب فيه.

وبعد هذا: فإن لقائل أن يسأل فيقول : إذا كنت ذكرت أن من المفسرين قديماً وحديثاً من عرضوا لجوانب السياسة فيه، فما المقصود من هذه الدراسة على وجه التحديد؟ والجواب عن ذلك أن نقول:

أولاً: تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على جهودهم وإبرازها، الأمر الذي سيؤكد

أن التفسير السياسي والدعوة إليه ليست بدعة من بدع العصر، وإنما دأب المفسرون على ذلك، غير منكر عليهم أحد، بل الإنكار على من شُغل بمباحث أقل أهمية عنها، كما سيأتي إن شاء الله في عرض جهودهم.

ثانياً: أنه اتّضح من الكلام السابق ذكره في صدر هذا المبحث أن لكل عصر من العصور معطيات خاصة يفرضها الواقع البشري، وأن هذا الواقع المفروض محتاج ولا شك للمعالجة القرآنية في مشكلاته وتركيبة نظمه وأعرافه، وإذا كان هذا لازماً في كل عصر ونهض العلماء لاستنباط هذه المعالجات القرآنية لواقعهم الزماني فإنه من اللائق أيضاً : أن تنطلق هذه الدعوة إلى التفسير السياسي لمعالجة واقع هذا الزمان، بل لّما كان هذا العصر أكثر تعقيداً كانت الحاجة إلى التدخل القرآني آكد، وإلى استنباط الحلول واستلال الأدوية أقوى[1].

ولا يعني هذا – بحال – إهمال الجوانب الأخرى؛ من الاعتقاد والعبادة والخلُق وغيرها، إلا أن الكلام لّما كان في الاتجاه السياسي جاء التركيز عليه، وسعينا إلى إبراز أهميّته على النحو السابق.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة تدعو إلى العناية بالاتجاه التفسيري وإعطائه مكانه اللائق به بين الاتجاهات التفسيرية المعروفة، ولعل الله ييسّر أن تكون هذه الدراسة مقدمة نظرية لتفسير سياسي تطبيقي يتولّى أحد الباحثين تنفيذه ؛ ليكون واقعاً قائماً، أو على الأقل فلتكن دعوة لمن يحمل الراية ممن هو لها كفء– وهم كثُر– والله ناصر من ينصره.

ثالثاً : تأتي هذه الدراسة في سياق الردّ على استعمال هذا المصطلح «التفسير السياسي» استعمالاً منتقصاً، ببيان أهميته وبراءته مما يُرمى به من مثالب، كما تقدم.

رابعا : لّما كنا لا ننكر أن التفسير السياسي قد استعمل استعمالاً غير لائق ولا علمي

(١) انظر: عبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن، ١٦.

في كثير من الأحيان مثل : تسخيره في الصراعات السياسية المذهبية حينا، وفي التزلف إلى السلطان أحيانا ؛ لذا وجب أن يُعتمد للتفسير السياسيِّ ضوابط تحفُّ نظر المفسر، وتكشف عوار الزائف منه ؛ حرصاً على جودة المخرجات التفسيرية، وحفظاً لقدسية هذا الكتاب المبارك، وهذا العلم الشريف من عبث العابثين، وتحكم أصحاب الأهواء والمآرب، وتأتي هذه الدراسة مؤصلة لهذا الاتجاه، داعية إليه؛ وفق الضوابط المراعاة، كخطوة وقائية من جهة، وتصحيحية لما مضى من جهة أخرى.

المبحث الثالث

جهود المفسرين في "الاتجاه السياسي في التفسير"

لما كان القرآن الكريم يعالج حياة البشر في جوانبها المتعددة، وكانت السياسة جزءاً منه؛ كان عرض المفسرين لهذا الجانب أمراً طبيعياً، تقتضيه الحقيقة القرآنية، إلا أنه كان يظهر جلياً أن الفترات التي كان المسلمون يعيشون فيها أحوالاً قاسية سياسيا؛ ينتعش اتجاه المفسرين فيها إلى علاج هذا الأحوال من خلال تفاسيرهم، أو على الأقل التعبير عن حملهم لهذا الهمّ وعنايتهم به، ورحم الله الرازي، إذ يتم تمام المائة من المسائل الفقهية المتعلقة بالوضوء عند تفسيره آية الوضوء في سورة المائدة، ثم يقول: «فهذا جملة الكلام في المسائل الفقهية المستنبطة من هذه الآية، وهي مائة مسألة، وقد كتبناها في موضع ما كان معنا شيء من الكتب الفقهية المعتبرة، وكان القلب مشوّشاً بسبب استيلاء الكفار على بلاد المسلمين، فنسأل الله تعالى أن يكفينا شرهم، وأن يجعل كدَّنا في استنباط أحكام الله من نصّ الله سبباً لرجحان الحسنات على السيئات، إنه أعزُّ مأمول، وأكرم مسؤول»[1].

ومن أبرز من ظهرت منه عناية خاصّة بالشأن السياسي في تفسير القرآن: ابن

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، ٤/ ٣١٦ .

برجان[1]؛ صاحب تفسير «تنبيه الأفهام»؛ الذي عاش فترة من الزمان دالت دولة الروم فيها على المسلمين، واحتلّ فيها هؤلاء الغزاة بيت المقدس، وفعلوا بالمسلمين الأفاعيل، بينما كان أمراء الزمان في غفلة واتباع للهوى وموالاة لأمراء الروم وسلاطينهم، وكان العامة في جهل وتضييع للدين، وبُعد عن معرفة رب العالمين، في سلسلة من التوصيفات تقنع القارئ أن زمانه ليس ببعيد في الحالتين السياسية والدينية عما نعيشه اليوم ونعانيه، في ظلّ هذا الواقع المضطرب نجد ابن برجان يسهِب في كثير من المواضع بتحليل الواقع وذكر عيوبه، ويبيّن للأمة المخارج والحلول لمعاناتها، ومثاله ما تكلم به عند تفسيره قول الله تعالى:(ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون) الأنبياء١٠٥، قال مبيّنا أثر صلاح الأمة وفسادها بفقدها أرضها ومقدّساتها: "ومفهوم الوراثة يعطي أنّهم– أعني الصالحين– يرثونها من غير الصالحين، فورثها صدر هذه الأمّة– وهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم من المسلمين–عن الروم، ثمّ عمرها المسلمون بذلك خلفٌ عن سلف، إلى أن فسدت الأعمال منهم وظهرت فيهم البدع وخربت القلوب: خَلَفَهُمْ فيها الروم من لدن عام تسعة وثمانين وأربعمائة إلى هلمّ جراً[2]، ثمّ إذا صلح آخر هذه الأمّة إن شاء الله فتحها الله عليهم وأورثهم إياها، ثمّ كذلك ما صلحوا، إلى وفاة عيسى ابن مريم صلوات الله

(١) عبد السلام بن عبد الرحمن ابن أبي الرجال، محمد بن عبد الرحمن أبي الحكم اللخمي الإفريقي ثم الإشبيلي الصوفي العارف المشهور بابن بَرّجان(....ت٥٣٦هـ)، وكتابه في التفسير: (تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب الحكيم وتعرف الآيات والنبأ العظيم)، والكتاب جليل القدر، وعلى تقدّم وفاة صاحبه لم يطبع التفسير حتى اليوم، وقد قامت مؤسسة مدارج بتحقيق هذا الكتاب، وتولاه د. فاتح حسني؛ الذي قدّم من قبل رسالة لنيل الدكتوراه «العالمية» في منهج ابن برجان في تفسيره، في جامعة اليرموك، وتولى المراجعة وأضاف بعض التعليقات الفقير صاحب هذه الدراسة، والمرتب له أن يخرج التفسير قريبا عن طريق دار النور في عمان.

(٢) كانت الحملات الصليبية قد انطلقت عام ٤٨٩ هـ بدعوة البابا إيربان الثاني الذي كان يتنقل بين المدن الأوربية يدعو إلى الحرب الصليبية ، وانقسمت جيوش الصليبية في الحملة الصليبية الأولى إلى حملتين :الأولى على مستوى الشعوب، وسميت (حملة الشعوب) بقيادة بطرس الناسك، والثانية على مستوى الأمراء والحكام؛ وسميت (حملة الأمراء).

وسلامه عليه وعلى من تبعه بإحسان وبوفاته يكون وفاة المؤمنين معه، ثمّ يخلف المؤمنين فيها وفي غيرها غيرهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، ففي هذا التقليب وتحقيق هذه الوراثة للصالحين واستخلافه الغير منهم عليهم بلاغ لقوم عابدين، وإعلام لهم بأثرتهم عنده ومكانتهم لديه، وإعلام منه لعباده أنّ القرآن أنزله بعلمه الغيب؛ لا إله إلا هو"، ومن غريب هذا التفسير مما يحسن ذكره في هذا المقام: أنه تنبّأ بزمن فتح بيت المقدس بينما كان محتلّا من قبل الروم قبل فتحه بأمد طويل، وذلك في تفسيره مطالع سورة الروم، وأنا أنقل عنه ذلك مقتصرا على محلّه، ومن أراد قراءة كلّ الكلام فليرجع إليه، قال[1]: "ثمّ قال عزّ من قائل: ﴿وَهُم – يعني الروم– مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ (الروم: ٣) : أي أنّهم غُلبوا ثمّ هم يَغلبون[2]، ومن بعد غلبهم هذا سيُغلبون: أي إنّهم إذا غُلبوا يَغلبون ثمّ يُغلبون، فأخبر عن حكم دوائر حكم التقدير أنّ لهم غلبتين ولنا غلبتان سوى الغلبة الأولى منهم لنا في تلك الأرض: هي المقاتلة لغلبة الصحابة داخل تسعة وأربعين، أو خمسين أسبوعاً: وهي سبع أسابيع في مثلها، وفي ضمن سبع في تسع، ولم تبلغ هذه الغلبة إلا إلى ثغور أرض الشام، ثمّ كانت للمسلمين كرةٌ[3] فانتزعوا عن أيديهم ما كانوا أخذوه واستولوا على جلّ بلاد أرمينية، ثمّ أديلوا بغلبةٍ ثانيةٍ عام تسعة وثمانين وأربعمائة، فَغَلَبوا على أرض الشام كلها وعلى بيت المقدس، وذلك عند آخر السنة السادسة التي هي من ألف شهر من شهور العرب؛ تصديقاً لقوله: في بضع سنين، التي سادس أيامها رأس الخمسمئة

---

(١) التعليقات المدوّنة على نصوص ابن برّجان هي من كلام محققه د. فاتح حسني، الذي حقق التفسير وبذل فيه جهدا مشكورا.

(٢) يقول البقاعي– وقد نقل عن ابن برجان في تفسيره– :» يتكلم عن استيلاء الروم على بعض أطراف الشام ثم باستنقاذ المسلمين ذلك منهم ، ونظر إلى ذلك تارةً بحسب الأسابيع وتارةً بحسب آحاد المئات ، وتارةً بغير ذلك ، وصحح وقوعه في البضع بالغالبية والمغلوبية مرةً بعد أخرى ، وهو من بدائع الأنظار ، ودقائق الأسرار الكبار» انظر نظم الدرر، الآية.

(٣) كانت هذه الكرة سنة ثلاث وسبعين، وفيها: غزا محمد بن مروان الصائفة فهزم الروم، وقيل: كان في هذه السنة وقعة عثمان بن الوليد بالروم من ناحية أرمينية وهو في أربعة آلاف والروم في ستين ألفاً فهزمهم وأكثر القتل فيهم. انظر: البداية والنهاية ج٨/ ص٣٤٧.

سنة، ثمّ إلى تمام الخمسمئة وثلاث وثمانين سنة وثلث سنة[1]، تمام سبع سنيها، ونحن في عام اثنتين وعشرين وخمسمائة"[2]، وابن برجان مثال من أمثلة المفسرين المعتنين بالشأن السياسيّ، والتحليل السيوسيولوجي[3] لواقع الأمة، ثم التوصيف العلاجي لمخرَجات ذلك.

ويظهر التفسير السياسي جلياً في مطلع القرن العشرين الميلادي، الرابع عشر الهجري

---

(١) بشر بفتح بيت المقدس حين فتح حلب وذلك أن الفقيه مجد الدين بن جهبل الشافعي رأى في تفسير أبي الحكم العربي عند قوله آلم غلبت الروم في أدنى الأرض الآية البشارة بفتح بيت المقدس في سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة واستدل على ذلك بأشياء فكتب ذلك في ورقة وأعطاها للفقيه عيسى الهكاري ليبشر بها السلطان فلم يتجاسر على ذلك خوفا من عدم المطابقة فأعلم بذلك القاضي محي الدين بن الزكي فنظم معناها في قصيدة يقول فيها ... وفتحكم حلب الشهباء في صفر ... قضى لكم بافتتاح القدس في رجب ... وقدمها إلى السلطان فتاقت نفسه إلى ذلك فلما افتتحها كما سيأتي أمر ابن الزكي فخطب يومئذ وكان يوم الجمعة ثم بلغه بعد ذلك أن (ابن) جهبل هو الذي قال ذلك أولا فأمره فدرس على نفس الصخرة درسا عظيما فأجزل له العطاء وأحسن عليه الثناء» ابن كثير، البداية والنهاية، ١٢/ ٣١٤.

(٢) وقد توافقت نبوءته تماماً؛ ففتح بيت المقدس سنة ٥٨٣هـ، يقول ابن كثير : « نكته غريبة: قال أبو شامة الروضتين وقد تكلم شيخنا أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في تفسيره الأول فقال: وقع في تفسير أبي الحكم الأندلسي يعني ابن برجان في أول سورة الروم أخبار عن فتح بيت المقدس وأنه ينزع من أيدي النصارى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، قال السخاوي: ولم أره أخذ ذلك من علم الحروف وإنما أخذه – فيما زعم – من قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ فبنى الأمر على التاريخ كما يفعل المنجمون؛ فذكر أنهم يغلبون في سنة كذا وكذا ويغلبون في سنة كذا وكذا على ما تقتضيه دوائر التقدير، ثم قال: وهذه نجابةٌ وافقت إصابةً، ...قال: وليس هذا من قبيل علم الحروف ولا من باب الكرامات والمكاشفات ولا ينال في حساب، ... قلت: ابن برجان ذكر هذا في تفسيره في حدود سنة ثنتين وعشرين وخمسمائة، ويقال: إن الملك نور الدين أوقف على ذلك فطمع أن يعيش إلى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة لأنّ مولده في سنة إحدى عشر وخمسمائة فتهيأ لأسباب ذلك حتى إنه أعد منبراً عظيماً لبيت المقدس إذا فتحه، والله أعلم» البداية والنهاية، ١٢/ ٣٢٦.

(٣) سوسيولوجيا (أو سوسيولوجى; انجليزى: sociology، أو علم الاجتماع (انجليزى: so-cial science) هو العلم الذي يدرس المجتمعات والقوانين التي تحكم تطوره وتغيره، ترجع أصول علم الاجتماع لعصور قديمة؛ ففى اليونان حاول ديمقريطس وأرسطو وأفلاطون ولوكريتيوس تفسير أسباب التغيرات الاجتماعية، والقوى التي تحرك حياة الناس وأصل الدولة والقانون والسياسة، ومن جميل كتب التفسير السياسي الموضوعية: كتاب الأستاذ رضوان السيد «مفاهيم الجماعات في الإسلام؛ دراسات في السوسيولوجيا التاريخية للاجتماع العربي الإسلامي».

في كتابات ثلة من الأكابر المجدّدين، الذين شكّلوا حركة تفسيرية سياسية واكبت ما يعيشه المسلمون من الظروف والمشكلات السياسية، يقول الدكتور محمد إبراهيم شريف في التعليق على الجهود التفسيرية التي بذلها المصلحون من السياسيين في تلك الفترة: «إن حركة التفسير الحديثة لعبت دوراً هاماً في تقييم الوعي السياسي من وجهة النظر الإسلامية، وفي استلهام النص المقدس ما يبعث في الناس حمية الكفاح من أجل الحق والعدل»[1]، بدأ هذه الحركة التفسيرية السياسية جمال الدين الأفغاني؛ بدأها في مقالاته في العروة الوثقى، التي «تُعدُّ أول محاولة حديثة يستشهد فيها المفسّر بالنص القرآني على فكرة سياسية واضحة، ولذلك كان الأفغاني يرى في القرآن وسيلة كبرى لتوجيه كفاح المسلمين ضدَّ الأجنبيّ»[2]، يقول في ذلك :»وما دام القرآن يتلى فيهم، وفي آيته ما لا يذهب على أفهام قارئيه؛ فلن يستطيع الدهر أن يذلّهم»[3]، وعرض عبد الرحمن الكواكبي لهذا المنحى السياسي في التفسير، فقد كان يرى وهو المصلح، الداعي للنهوض- أن سبب انحطاط الأمة وتأخرها هو «الاستبداد السياسي»[4]، وعرض في كتابه هذا للتفسير السياسي للنص القرآني، من جهة الحكم والحاكم وسياسات الحكم المتبعة والواجب اتباعها وأشباه هذا، وعاب على بعضهم- بعنف- تفسير القرآن بما يخدم الطغيان، وعدَّ منشأ الاستبداد السياسي في أكثر الأحيان: «الاستبداد الديني»[5]، يقول: «وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد، وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه؛ ومن مجملها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تُبَّع تخاطب أشراف قومها : ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا

(١) محمد إبراهيم شريف، اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر،٣٤٤، وانظر: عفت الشرقاوي، التفسير ومشكلات السياسة، مقال منشور في موقع «الموسوعة الإسلامية».

(٢) محمد إبراهيم شريف، اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر،٣٤٣ .

(٣) محلة العروة الوثقى، ١/ ١٥ ، وهذا كلام – لعمرو الحق – لو كتب بماء الذهب لم يكن ذلك بالكثير عليه .

(٤) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد، ٤٢ .

(٥) طبائع الاستبداد، ٦١ .

تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ النمل: ٣٢ – ٣٤، فهذه القصة تعلّم كيف ينبغي أن يستفتي الملوك الملأ، أي أشراف الرعية، وأن لا يقطعوا أمراً إلا برأيهم، وتشير إلى لزوم أن تحفظ القوة والبأس في يد الرعية، وأن يخصّص الملوك بالتنفيذ فقط، وأن يُكرموا بنسبة الأمر اليهم توقيراً، وتقبّح شأن الملوك المستبدّين ...»[1]، هكذا يضفي الكواكبي من مفاهيم العصر السياسية على تفسيره هذه الآيات، ثم يقول: «بناءً على ما تقدم؛ لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات الآيات البيّنات التي فيها قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾آل عمران: ١٥٩، أي في الشأن، ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾النساء: ٥٩، أي أصحاب الرأي والشأن منكم؛ وهم العلماء والرؤساء على ما اتفق عليه أكثر المفسرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين، ومما يؤيّد هذا المعنى أيضاً: قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾هود: ٩٧، أي ما شأنه، وليس بالأمر الغريب ضياع معنى قوله تعالى: ﴿ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ النساء: ٥٩، على كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد[2]، الذين يحرّفون الكلم عن مواضعه، وقد أغفلوا معنى قيد «منكم»، أي المؤمنين، منعاً لتطرق أفكار المسلمين إلى التفكير بأن الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله، ثم التدرج إلى معنى آية: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾النحل: ٩٠، أي التساوي، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾النساء: ٥٨، أي التساوي، ثم ينتقل إلى معنى آية: ﴿ وَمَن لَّمْ

---

(١) طبائع الاستبداد، ٦٩.

(٢) وافق الكواكبي في بسطه لهذا المعنى ما ذكره الزمخشري عند تفسيرها، إذ قال: «والمراد بأولي الأمر منكم: أمراء الحق لأن أمراء الجور الله ورسوله بريئان منهم، فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إيثار العدل واختيار الحق والأمر بهما والنهى عن أضدادهما، كالخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان، وكان الخلفاء يقولون: أطيعوني ما عدلت فيكم، فإن خالفت فلا طاعة لي عليكم». الكشاف، ١/ ٥٢٤.

يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ المائدة: ٤٤، ثم يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين، وإن قال بوجوبها بعض الفقهاء المماليين دفعاً للفتنة التي تحصد أمثالهم حصداً»[١].

وانطلق بعد ذلك الراشد محمد رشيد رضا ليجعل هذه الشذرات التفسيرية المنبثة في شتات المقالات والكتب تفسيراً منهجياً رائداً، ينتقل بالتفسير نقلة نوعية؛ يعالج هموم الأُمة ومشكلاتها الكبرى.

تأثر الشيخ محمد رشيد رضا بعوامل عديدة ليس هذا مقام بسطها[٢]، وعاش ما تعيشه أمته، في ظلال سقوط الخلافة الإسلامية، وتداعي الأُمم على أُمة الإسلام كما تداعى الأكلة على قصعتها، وما بات يعانيه المسلمون من مرارات الاحتلال والظلم والجهل والفقر، فحرّك ذلك خاطره نحو انتشال أمته أو المساهمة في انتشالها على الأقل من قيعان ما تعانيه، فراود شيخه محمد عبده في كتابة تفسير منهجي عصري، بعد أن سمع منه ما دعاه إلى دعوته إلى ذلك، وبدأ الحلم يتحقق في صورة دروس تفسيرية يقوم الشيخ بإلقائها، ويصوغها التلميذ الأنجب بأجمل أسلوب، ويزيد ما يراه فيها مما يكمّل التأصيل، ويبرزه في الصورة العلمية البهيّة، وسرعان ما أتمَّ الشيخ محمد رشيد الطريق وحده بعد وفاة شيخه، مع ملاحظة شخصية مستقلة قديرة في التفسير برزت في صفحات المنار، تمتزج فيها روح العصر مع أصول الشريعة الراسخة، والمعالجات العلمية المتينة العميقة، مما أعطى لهذا التفسير قيمة مزدوجة الأهمية[٣]، يعرض صاحب المنار في أهم ما يعرض إليه في السياق السياسي لما

(١) طبائع الاستبداد، ٧٠، قلت: رحم الله الكواكبي فقد سبق زمنه، كيف به لو رأى ما نحن فيه اليوم من تسويغ فقهاء الاستبداد استبداد طغاتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أنه ينبغي التنبيه على أن بعض الفقهاء، ممن لا خبرة له بالسياسة قد يقع كذلك فريسة للعبة أكبر منه.

(٢) انظر لأجل ذلك: فضل عباس، المفسرون مدارسهم ومناهجهم، ٨٩ وما بعدها، ومحمد إبراهيم شريف، اتجاهات التجديد، ٢٤٥، وفهد الرومي، المدرسة العقلية في التفسير، ١/ ١٧٠ وما بعدها.

(٣) انظر: عبد القادر محمد صالح، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، ٣١٧.

تعانيه بلاده من نير الاحتلال، ولظى الاستعمار، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ﴾التوبة:٢٩، يقول: «ولما كان تفسيرنا هذا تفسيراً علمياً عملياً، أثرياً عصرياً وجب علينا في هذا المقام أن نبين حال مسلمي عصرنا فيه مع مغتصبي بلادهم، والجانين على دينهم ودنياهم، ليكون أهل البصيرة والعلم من الفريقين على بينة من التنازع والتخاصم الواقع بيهما؛ فيجدوا له صلحاً معتدلاً إن أمكن الصلح، فإن لم يفعلوا، فلينتظروا حكم الأقدار فيما لسنن الاجتماع من الأطوار:﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ آل عمران: ١٤٠» [1] ، وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤، نقل عن أستاذه كلاماً ثم قال: «اكتفى الأستاذ الإمام بهذه الإشارة في الدرس، ونزيدها إيضاحاً فنقول: قد غلبت على الناس أهواء السلاطين والحكام الظالمين، حتى إن هؤلاء الأئمة الأربعة[2] لم يسلموا من أولئك الظالمين، فهكذا عامل الملوك الظالمون هؤلاء الأئمة وبلغوا منهم ومن الناس ما أرادوا من إفساد الدين والدنيا،

وكلنا يعلم أن أولئك الذين ظلموا الأئمة الذين يدّعي الأمراء والحكام اليوم اتباعهم كانوا أقل توغلاً وإسرافاً في الظلم من أكثر الملوك والأمراء المتأخرين، وإنك لترى أكثر الناس تبعاً لأهواء هؤلاء الرؤساء إلا من وفقه الله وهداه، وقليل ماهم، بل هم الغرباء في الأرض، وأما المتأخرون– يقصد من الحكام – فلا يعرفون من ذلك– يقصد من العلم والسنة – أكثر مما يعرفه السوقة، ويعملون بخلاف ما يعلمون، بل يشرعون للناس أحكاماً جديدة؛ يأخذونها من قوانين الأُمم، تخالف الشريعة، ولا توافق مصلحة الأُمة، ويلزمون عمالهم وقضاتهم الحكم بها، باسمهم لا باسم الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ١٠/ ٢٨٤ .

(٢) يقصد : أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، إذ نقل عن أستاذه شيئا من مساءة الحكام لهم في أزمنتهم .

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ المائدة: ٤٤»[1].

ويظهر في هذا الحقل -كذلك- الشيخ أبو الأعلى المودوديُّ، الذي يعدُّه بعضهم أحد أبرز روّاد الفكر والدعوة المعاصرين، يظهر كمفسر- وإن لم يكتب تفسيراً منهجياً كاملاً - يسلّط الضوء فيه على مفاهيم سياسية مفصلية، تتعلق بقضية الحكم والتحاكم، تلكم القضية الكبرى التي شغلت المسلمين، فبين فيها مفاصل مهمة يتعلق بها الإيمان وتتحدّد بها العقيدة، صنف المودودي كتاباً خطيراً، يُعدُّ من قبل التفسير الموضوعي، بينَّ فيه معاني مصطلحات أربعة في القرآن: الإله، الرب، العبادة، الدين، وسماه "المصطلحات الأربعة في القرآن"، وضّح فيها المدلول الدقيق لهذا المصطلح وفق الاستعمال القرآني، وبين فيها على وجه البراعة كون هذه القضية من القضايا التي تدور عليها الدعوة القرآنية، وأساساً يبنيه كثير من آياته، وعرجّ فيه على الادّعاء الفرعوني للرُبوبية والأُلوهية، مبيناً سياسية هذا الادّعاء، كذلك يمّر على دعوات الأنبياء، ويعرض لها بتفسير سياسيٍّ عجيب[2].

شكَّل هذا الكتاب نقطةً محورية في الفهم السياسي للقرآن الكريم، ولا يسعنا في هذا الموجز أن نعرج على شيء منه، إذ الكتاب كله في التفسير السياسي، لكنني أكتفي بالإشارة إلى أن هذا الكتاب كان له ما بعده، وكان ممن تأثر بفكر المودودي: هذا الأستاذ سيد قطب، شهيد المفسرين، ولا يجدر بي أن أغادر إلى الكلام في سيد وتفسيره السياسي، قبل التعريج على كتاب آخر للمودودي، يعرض فيه لنموذج سياسي آخر، هذه المرة في فرعون، نموذج الطغاة، الكتاب هو: "فرعون في القرآن"، دراسة موضوعية، على طريقة التفسير السياسي، سهلة في تعبيراتها، لطيفة في مآخذها واستدلالاتها، يعالج فيه الطريقة الفرعونية في حكم البلاد وسياسة الرعية، ومن طريف ما ورد فيه: تفسيره قول الله على لسان فرعون: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ

(١) تفسير المنار، ٧/ ٣٧١ .

(٢) أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن، ٤٣، ٥٧، وغيرهما .

﴿٥٤﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴿٥٥﴾ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴿٥٦﴾﴾الشعراء:٥٥-٥٦، إذ يقول: «ربما أعلن فرعون عبر إذاعة سلطته بياناً ألقاه هو نفسه، أو ألقاه وزير داخليته، أن هذه جماعة قليلة من المتطرّفين، وأن القاعدة الجماهيرية العريضة بخير، ومؤيدة لنظام حكمه، باستثناء هذه الفئة الباغية، التي خرجت على السلطة الشرعية للبلاد، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴾ الشعراء: ٥٥، أي أنهم يسببون إزعاج السلطات، ويُخلّون بالأمن العام في البلاد، ونظامنا قائم على أساس الحذر من مثل هذه الشرذمة؛ التي تهدد منجزاتنا المباركة»[1]، وثمة كتب أخرى تشهد للمودودي بجهود طيبة.

واستلم الراية- معه ومن بعده الأستاذ سيد قطب، الذي انتقل بالتفسير السياسي نقلة لم يسبق إليها عمقاً وشمولاً ولم يُلحق- فيما أعلم- في المقدار الذي بلغه، خصوصاً وأنه أتمّ التفسير إلى آخره، وهذه ميّزة لم يوفّق إليها أكثر المعاصرين، ممن اشتُهروا بالتفسير وعُنوا به، ومن أمثلة ما جاء في تفسيره من الإشارات والتوجيهات السياسية : ما ذكره عند قول الله تعالى:﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾المائدة:٥٩، يمزج بين التفسير التقليدي المعنيّ بنقل واقع نزول الآية والتفسير السياسي التطبيقي، الذي يُعنى بإبراز «التجلي الواقعي» لها، فيقول- ضمن كلام طويل؛ ما بين يديك مختصره: «إن أهل الكتاب لم يكونوا ينقمون على المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم- وهم اليوم لا ينقمون على طلائع البعث الإسلامي- إلا أن هؤلاء المسلمين يؤمنون بالله، وما أنزله الله إليهم من قرآن، وما صدق عليه قرآنهم مما أنزله الله من قبل من كتب أهل الكتاب، وهذه الحقيقة التي يقررها الله سبحانه في مواضع كثيرة من كلامه الصادق المبين؛ هي التي يريد تمييعها وتلبيسها وتغطيتها وإنكارها اليوم كثيرون من أهل الكتاب، وكثيرون ممن يسمُّون أنفسهم «مسلمين»، باسم تعاون «المتدينين» في وجه المادية والإلحاد- كما يقولون- !! أهل الكتاب يريدون اليوم تمييع هذه

(١) أبو الأعلى المودودي، فرعون في القرآن، ١٢١.

الحقيقة وطمسها وتغطيتها؛ لأنهم يريدون خداع سكان العالم الإسلامي– أو الذي كان إسلامياً بتعبير أصح، وتخدير الوعي الذي كان قد بثّه فيهم الإسلام بمنهجه الرباني القديم، ذلك أنه حين كان هذا الوعي سليماً لم يستطع الاستعمار الصليبي أن يقف للمدّ الإسلامي، فضلاً على أن يستعمر الوطن الإسلامي.. ولم يكن بدٌّ لهؤلاء – بعد فشلهم في الحروب الصليبية السافرة، وفي حرب التبشير السافرة كذلك– أن يسلكوا طريق الخداع والتخدير، فيتظاهروا ويُشيعوا بين ورثة المسلمين أن قضية الدين والحرب الدينية قد انتهت! وأنها كانت مجرد فترة تاريخية مظلمة عاشتها الأُمم جميعاً!! ثم تنَّور العالم وتقدّم فلم يعُد من الجائز ولا اللائق ولا المستساغ أن يقوم الصراع على أساس العقيدة، وإنما الصراع اليوم على المادة! على الموارد والأسواق والاستغلالات فحسب، وإذن؛ فما للمسلمين أو ورثة المسلمين أن يفكروا في الدين ولا في صراع الدين... إن هؤلاء الذين تخدعهم اللعبة أو يتظاهرون بالتصديق فيحسبون أهل الكتاب جادّين إذ يدعونهم للتضامن والولاء في دفع الإلحاد عن الدين؛ إنما ينسون واقع التاريخ في أربعة عشر قرناً– لا استثناء فيها– كما ينسون تعليم ربهم لهم في هذا الأمر بالذات، وهو تعليم لا مواربة فيه، ولا مجال للحيدة عنه، وفي النفس ثقة بالله ويقين بجدية ما يقول»[1].

لا شك أن تفسير سيد رحمه الله يعد خطوة متقدمة في التفسير السياسي، وهو حقيق أن يكون مرجعاً مهماً، ولعله الأهم في هذا السياق، إن مما ميَّز هذا التفسير حقاً حرص صاحبه على النظر إلى الواقع المعاصر بمنظار القرآن، وبيان انطباق النصوص القرآنية على هذا الواقع، وإضافة بُعد واقعي لتلك النصوص[2]، في سياق تحرُّك الرجل ميدانياً لإعادة الإسلام إلى مقامات الحكم والسيادة.

ولابد من ملاحظة أن كل هؤلاء الذين عُنوا بالتفسير السياسي للقرآن الكريم هم مفسرون نزلوا إلى واقع الأمة مصلحين وروَّاداً، يحملون الهمّ، وينفثون العزم،

(١) الظلال، ٢/ ٩٢٥.
(٢) صلاح الخالدي، مدخل إلى ظلال القرآن، ٢٣٥.

ويستدعون الجهد لإصلاح ما أفسده المفسدون، ويبددون ظلمات الجهالة والضلال والضياع، بنور القرآن الهادي إلى سواء السبيل .

وظهرت مؤخّرا مجموعة من الدراسات الجادّة العميقة في حقل التفسير السياسي للقرآن؛ وهي على جدّتها وعمقها تمثِّل جزءاً مما يمكن استنباطه وتدارسه في التفسير السياسي، وتعدُّ هذه الدراسات – ولا شكّ – خطوة متقدِّمة في هذا المضمار، وعلى نمطها يمكن أن يُنسج في استكمال الطريق وبلوغ الهدف، ومن بديعها: دراسات الدكتور حاكم المطيري، وهي مجموعة من الرؤى العميقة في النصوص القرآنية والنبوية والراشدية[1] يدعو فيها الباحث إلى استنباط "الخطاب السياسي الإسلامي" المعتمد على المصادر الأصيلة ومنها:الحرية أو الطوفان، وتحرير الإنسان وتجريد الطغيان، وغيرها. دراسة الأستاذ رضوان السيد: "مفاهيم الجماعات في الإسلام؛ دراسات في السوسيولوجيا التاريخية للاجتماع العربي الإسلامي".

دراسة الدكتور عبد الرحمن الحاج: الخطاب السياسي في القرآن؛ السلطة والجماعة ومنظومة القيم، وهو كتاب عميق، لم يفتِ الباحث الموفق استعمال أدوات العلوم السياسية في الاستنباط من النص القرآني، وبناء المنظومات السياسية المتكاملة منه، بأسلوب عصريٍّ متين، دالٍّ على توسّع في الاطلاع على العلوم السياسية ومكنة وخبرة.

ومنها كذلك: دراسة الدكتور التيجاني عبد القادر: «أصول الفكر السياسي في القرآن المكيّ»، وهي كذلك دراسة عميقة في الأصول السياسية في القرآن الكريم، وفِّق الباحث في تناولها أيما توفيق، وعرضها بأسلوب جذابٍ ممتع.

وإلى جانب هذه الدراسات القرآنية المحضة ظهرت الكثير من الدراسات العميقة في الفكر السياسي الإسلامي والفقه السياسي والتجديد الفقهي بما يناسب المرحلة وهكذا.

وهذه جولة في رحاب الجهود المبذولة في السياق السياسي لتفسير القرآن، جيء بها

(١) نسبة إلى الخلفاء الراشدين.

على هذا النسق تمثيلاً.

المبحث الرابع

ضوابط الاتجاه السياسي في تفسير القرآن الكريم

لا بد لضمان استقامة المنهج في الاتجاه السياسي في التفسير من مراعاة ضوابط نتحاكم إليها، أو نحاكمُ إليها العمل التفسيري السياسي للقرآن الكريم، ذلك أن انحرافات هذه الطريق خطيرة من جهة، والواقع التاريخي والمعاصر يشهد على هذا، وأن ثمة دوافع إلى هذا الانحراف المحذور من جهة ثانية.

وبيان ذلك أن يقال: قد ذكرنا تحت عنوان" مشكلات الاصطلاح" أن النصوص في بعض الأحيان قد استغلت استغلالاً منحرفاً في جوانب عديدة، فانتصرت بها الفرق العقدية لعقائدها الزائغة الزائفة– مرارا، وانتصر بها بعض الفقهاء لمذاهبهم في أحيان؛ حتى وإن علم كلُّ هؤلاء أن التفسير السويَّ لهذه النصوص لا يخدم عقائدهم أو مذاهبهم، إلا أنهم استمرؤوا ليَّ أعناق النصوص في خدمة أهوائهم، وإذا كانت هذه الاتجاهات– العقدية والفقهية– قد بدر منها ما أشرنا إليه، مع ملاحظة أن الداعي إلى هذه إنما كان هوى النفس أو التعصُّب المذهبي على الأغلب، ولم يدعُ إليه عامل خارجيّ قويّ، أما الانحراف السياسي فيدعو إليه إضافة إلى هذين؛ أمرٌ هو أشد من سابقَيه، وهو سطوة السلطان وقوته؛ بالترغيب أو بالترهيب، ومن هنا بدت ظاهرة "علماء السلطان"، التي انطلقت مع بدايات الانحراف السياسي وفساد السلطنة، الأمر الذي دعا السلطان إلى جمع ثلة ممن ينتسبون إلى العلم، لشرعنة فساده، وتأويل أخطائه، وإضفاء لون الديانة على نظام حكمه، وأُتيَ هؤلاء الأدعياء من باب ترغيبهم بما عند السلطان، أو ترهيبهم من غضبته وسطوته، فخروا في مهاوي الضلال؛ يتأولون النصوص ليخدموا وليَّ نعمتهم، ويتسابقون في إثبات ولاءاتهم؛ بالمزيد من التحريف والتأويل، من أجلِ ذلك كله؛ كان لزاماً أن ينضبط التفسير السياسي للقرآن، حتى يفتضح الانحراف فيه، وينبذ الخلل، وينضبط المنهج، فيصفو الاستنباط، وتعُمَّ خيرات الهداية القرآنية.

أمرٌ آخر يدعونا إلى عقد مبحث خاصّ بضوابط التفسير السياسي؛ وهو أن الذين يتصدون للكلام في القرآن نوعان.

الأول: من أوتي آلة النظر والاجتهاد، وملكة التدبر والاستنباط، ومثل هذا يسوغ له تجريداً أن يجتهد فيستنبط، وأن يقول في القرآن بما كشف له من أسراره، ورفع عنه من أستاره .

والنوع الثاني : قوم لا خَلَاق لهم في العلم، ولم يؤتوا آلة الاجتهاد، فهم عوامٌّ، وهؤلاء حقيقٌ بهم أن يتوقفوا عند ما لا علم لهم به، ورحم الله الشافعي إذ يقول : "فالواجب على العالمين ألا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم بالعلم من لو أمسك على بعض ما تكلم فيه؛ لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة– إن شاء الله–"[1]، وطريق هؤلاء أن يرجعوا في معرفة معاني كلام ربهم إلى المفسرين، ويعكفوا على نقل أقوالهم، فإن بدا لأحدهم خاطر في التفسير عرضه على عالم أُوتي آلة الاجتهاد، فإن فعل أمن من الخلل والزلل في فهم كلام ربه، وأمن من تنزيله على غير ما أراده الله تعالى ؛ من أجل ذلك لزم ضبط التفسير السياسي في هذه الدراسة باعتبارها تأصيلية، ممهِّدة لتفسير تطبيقي.

ثم إن هذه الضوابط منها : ما هو عامٌّ، يُذكر في التفسير بشكل عام، ومنها : ما هو خاصٌّ بالاتجاه السياسي في التفسير، وإني مجمل ذلك كله فيما يأتي:

أولاً : ينبغي أن يقدّم هنا الضابط الخاصّ بالمفسِّر نفسه، من حيث ما يجب أن يتصف به من الصفات، وأن يتقنه من العلوم، وقد ذكر أهل العلم زمرة من الشروط التي بينوها فيمن يسوغ له الكلام في التفسير اجتهاداً، وذلك حتى لا يكون التفسير علماً يتسوَّر محرابه أيُّ أحد؛ فيقع التخليط، وتثور فوضى "الاستنباط"، ثم إن الكلام في القرآن بلا آلة– هي العلوم اللازمة – يمتلكها المفسّر قبل الخوض في تفسير النص هو

(١) محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ١٢٨ .

من الخطورة الدينية بالمكان العظيم، وقد تكلم العلماء في هذا بما هو معلوم عند من له أدنى اطلاع[1]، وقد عدّ الإمام السيوطي في هذا السياق خمسة عشر علماً اشترطها في المفسّر، مبيّناً علاقة كل منها بالتفسير، وحاجة المفسر إليها، وهي: اللغة، والنحو، والتصريف ، والاشتقاق ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، وعلم القراءات ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وأسباب النزول ، والقصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه والأحاديث ، المبينة لتفسير المجمل والمبهم، وعلم الموهبة، ثم قال :"فهذه العلوم– التي هي للمفسر– لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها، فمن فسّر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسّر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه" [2] .

ويقول الشاطبي – مبيناً حاجة المفسر إلى العلوم التي تمكنه من الاستنباط – : «فإنّ التمكن من ذلك إنما هو بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولا ... وفي استنباط الأحكام ثانياً ؛ لكن لا تظهر ثمرة الفهم إلا في الاستنباط، فلذلك جعل شرطاً ثانياً»[3]، ثم نبه رحمه الله على نكتة مهمة ينبغي أن يُنبه إليها في هذا السياق، وهي أن مراتب الناس في الوقوف على هذه العلوم والمعارف متفاوتة، إلا أن ثمة حدا أدنى مقبولا في حصول شرط امتلاك الآلة، يقول: «لكن هذه المعارف تارة يكون الإنسان عالماً بها مجتهداً فيها، وتارة يكون حافظاً لها متمكناً من الاطلاع على مقاصدها، غير بالغ رتبة الاجتهاد فيها، وتارة يكون غير حافظ ولا عارف، إلا انه عالم بغايتها، وأن له افتقاراً إليها في مسألته التي يجتهد فيها، فهو بحيث إذا عنّت له مسألة ينظر فيها؛ زاول أهل المعرفة بتلك المعارف المتعلقة بمسألته، فلا يقضي فيها إلا بمشورتهم، وليس بعد هذه المراتب الثلاث مرتبة يعتدّ بها في نيل المعارف المذكورة»[4]، ولا بد عند النظر في ما شرطه أهل العلم من شروط في المفسر؛ اعتبار كلام الشاطبي هنا، واعتبار الطبقات الثلاث، وعدم الغفلة عن ذلك، ثم إن مجرد العلم المنسلخ عن التقوى في النظر

(١) انظر : الذهبي، التفسير والمفسرون، ١/١٧٣ .
(٢) السيوطي، الإتقان، ٨٦٤ .
(٣) الشاطبي، الموافقات، ٤/ ٧٦ .
(٤) الشاطبي، الموافقات، ٤/ ٧٦ .

في علم التفسير مانع من موانع الانتفاع به، وحجاب يحول دون انفتاح أسرار القرآن، وانكشاف أنواره المبددة للظلمات، وفي هذا المعنى يقول الزركشي :»كتاب الله بحره عميق، وفهمه دقيق، لا يصل إلى فهمه إلا من تبحر في العلوم، وعامل الله بتقواه في السر والعلن، وأجَلَّه عند مواقف الشبهات، واللطائفُ والحقائقُ لا يفهمها إلا من ألقى السمع وهو شهيد»[1].

وعند كلامنا عن الشروط الواجب توافرها في المفسر تفسيراً سياسياً ؛ لا بد من اشتراط شرطٍ آخر خاصٍّ به، وهو اطلاعه على السياسة ومزاولته لها حيناً، ومجالسته لأقطاب العمل السياسي، وعلمه بمذاهبها وتياراتها وأحزابها ورموزها، واطلاعه على مواطن الفساد والخلل في الحياة السياسية؛ واقعها وتاريخها، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ محمد عبده فقال: «فلا بد للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ومناشئ اختلاف أحوالهم، من قوة وضعف، وعزّ وذلّ، وعلم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير، علويه وسفليه، ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرة ، من أهمها : التاريخ بأنواعه، قال الأستاذ الإمام: أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسر قوله تعالى:﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (البقرة: ٢١٣)، وهو لا يعرف أحوال البشر، وكيف اتحدوا، وكيف تفرقوا ؟ وما معنى تلك الوحدة التي كانوا عليها، وهل كانت نافعة أم ضارّة؟»[2]، فمن لم يفهم مداخل السياسة ومخارجها، ولم يعش أجواءها ومشكلاتها، لا يمكنه أن يلمح الإشارة القرآنية إليها، ويستنبط الهداية الربانية في أصولها ودقائقها.

ثانياً: الضوابط العامة المتعلقة بالتفسير ذاته، من حيث ما يكون به القول مقبولاً معتبراً أو غير معتبر، ويقال في هذا المقام: إن ثروة ضخمة من التفسير في الجانب السياسيِّ – ينبغي أن يراعيها المفسر – متعلقةٌ بالتفسير بالمأثور، ذلك أنّ النبي صلى الله علية وسلم قد فسّر القرآن بمسلكه وتفاصيل حياته، وفي الحديث: «كان

(١) البرهان، ٤١٩ .
(٢) المنار، ١/ ٢٤ .

خلقه القرآن» ، فالناظر في المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بمسلكه السياسي سيوفق إلى ما يهدي الله به الأمة وما يدلّها على الجادّة المبتغاة إن شاء الله تعالى، ولبيان هذا مقامٌ آخر أشتغل فيه مع بعض طلبة العلم، ولعل الله ييسر خروجه.

وعلى المفسر كذلك أن يُعمل الرأي ويكدَّ الذهن في استنباط ما يخصُّ هذا الجانب من القرآن؛ على طريقة التفسير بالرأي، ثم إنه على كون جزءٍ من هذا التفسير «السياسي» تفسيراً بالرأي فإنه يجب التزام الضوابط العامة للتفسير بالرأي ؛ ليكون محموداً، فإن خلا عنها كان من الرأي المذموم، وعلى ذلك، يمكن أن نعدَّ شروط قبول التفسير بالرأي شروطاً لقبول التفسير السياسي، وأهم ذلك:

١) أن لا يأتي المفسر بمعنىً للآية يخالف صحيح المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذا كان هذا المنقول حصرياً في معنى الآية ، لا تمثيلاً على بعض أفراد معناها، ومثاله قوله تعالى:﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾ (الأنفال: ٦٠)، فقد صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر القوة في الآية بالرمي، فقال: (ألا إن القوة الرمي، قالها ثلاثا)[١]، ومن المعلوم أنه صلى الله عليه وسلم أراد ضرب المثال، لا تفسير الكلمة بما لا تدلُّ على غيره، فلو أدخل المفسر – هنا – في معنى الآية الأمر بإعداد ألوان القوة المعاصرة، وعَرَضَ لتدريب الجيوش، وتناول مسألة إعداد الأسلحة؛ لما كان بهذا مخالفاً لما صحّ، ومما يدخل في هذا الشرط: قول الصحابي في التفسير إنْ لم يكن مما للاجتهاد والرأي فيه نصيب، فإنَّ ما كان هذا شأنه يُعدّ من المرفوع عند أهل الفن[٢] .

بل «لا يصلح تفسير «للهدى القرآني الشامل» إلا بالرجوع الدائم للسنة النبوية التي هي تفسير وتطبيق واقعي وعملي، والى ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم وطبقّوه

(١) رواه الإمام مسلم في باب فضل الرمي، برقم ١٩١٧، ٦٣٠، والبيهقي في السنن الكبرى، في باب التحريض على الرمي، برقم١٩٧٢٧، ١٠/ ٢٢، وغيرهما .

(٢) انظر: الحافظ العراقي، التبصرة والتذكرة، ١/ ١٣٠، وانظر كذلك: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ٣٢٨ .

في دولتهم العالمية الواسعة، وعلى هذا الأساس المتين لا بد أن يقوم كل اجتهاد واستباط جديد لما جدّ من الوقائع والأحوال في السياسية والاقتصاد والاجتماع والإدارة، وهذا من معاني قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ النحل: ٨٩، إن النص القرآني في جانب التكليف قد ورد مفسراً من الله بتطبيق الرسول صلى الله علية وسلم العملي وبسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعده، وعلى أساس هذا يقوم الاجتهاد والاستباط فيما جدَّ من وقائع الحياة، فلا بد من اشتراط النظر أولاً في الأساس الذي يمكن بناء الاجتهاد عليه، فإذا وجد ذلك انقطع الاستنباط ؛ لأنه: "لا اجتهاد مع النص"، وإن لم يجد اجتهد واستنبط..."[1].

٢) أن لا يخالف المفسر إجماعاً أطبقت الأمة عليه ؛ لأن لازم ذلك نسبة الأمة إلى الضلال؛ وهو باطل، وما لزم منه الباطل كان باطلاً، وعلى ذلك؛ فينبغي على المفسر معرفة مواضع الإجماع في تفسير كتاب الله تعالى[2]، وقد كتبت في إحداث القول الجديد في التفسير بحثا، فليرجع إليه.

٣) مراعاة أصول الفقه في الفهم والاستنباط والاجتهاد لضمان انضباط الاستنباط.

٤)مراعاة مقتضيات اللغة العربية، التي أنزل القرآن بها، كما قال تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الزمر: ٢٨، وعلى المفسر في الاتجاه السياسي أن يبتعد عن تكلّف ما لا يفيده اللفظ بمنطوقه أو بمفهومه أو بإشارته مما اعتبره أهل العلم من وسائل الاستنباط، فإن تكلف ما لا تفيده النصوص آفة تصيب من يتكلمون في هذه المواطن، مبعدة للمفسر عن إدراك الحقائق والمناهج، التي شمَّر لإدراكها أصالة.

---

(١) جاءني هذا الكلام الثمين من أحد الأساتذة الذين شرُفت بأن حكّموا هذا البحث، في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وقد آثرت أن أنقله بنصه تقريباً لدقته، وإسناداً للحق إلى أهله، وقد سرّني كثيراً أنني أشتغل بما ذكره الشيخ في بحث مستقل الآن مع بعض طلبة العلم، نقصد فيه إلى المزاوجة بين السيرة النبوية والسنة السياسية مع التوجيه الرباني القرآن النازل في كلٍّ من مراحلها، وطبيعة الخطاب فيها، فالحمد لله على الموافقة.

(٢) لا أعلم إن كان ثمة كتاب مصنف في إفراد مواضع الإجماع في التفسير بالذكر، وحبذا لو أقدم فارس على جمع هذا المصنف، على نسق كتاب «الإجماع» لابن المنذر في الفقه، والله أعلم، وقد نصّ على اشتراط هذا الشرط الأصوليون، كما في إرشاد الفحول للإمام الشوكاني، ٢/ ٢٩٥ .

ومن جميل الكلام في الشروط مما يحسن ذكره هنا كلام الزركشي حيث قال : "ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يُحكم الظاهر، فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب، فظاهر التفسير يجري مجرى تعلُّم اللغة التي لا بد منها للفهم، وما لا بد فيها من استماع كثير، لأن القرآن نزل بلغة العرب، فما كان الرجوع فيه إلى لغتهم فلا بد من معرفتها، أو معرفة أكثرها، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيه على طريق الفهم لينفتح بابه، ويستدل المريد بتلك المعاني التي ذكرناها من فهم باطن علم القرآن وظاهره، على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له،كما لا نهاية للمتكلم به، فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر؛ لم يدرك من لذة القرآن شيئاً، ومن أحاط بظاهر التفسير – وهو معنى الألفاظ في اللغة – لم يَكفِ ذلك في فهم حقائق المعاني.."[1] .

٥)عدم القطع بأن مراد الله تعالى كذا، من غير دليل قاطع، من نصٍّ أو إجماع، أما إذا كان الدليل ظنياً ظناً راجحاً، فلا بأس من الأخذ به، بل الأخذ به واجب، مع عدم القطع[2]، كما ذكرنا .

٦) أن لا يدخل المفسر إلى النص القرآني باحثاً عما ينصر به قوله السياسي أو طريقته أو حزبه أو النظام القائم في بلده، إرادة التزلف أو التقرُّب إليه، أو نصرة مذهب سياسي، إذا كان كل ذلك مما يخالف الإسلام فكره أو منهجه أو سياسته، ويصدر عن غير الشريعة في نظرته إلى الحكم والسياسة والعقيدة والشريعة، بل الواجب على المفسر أن يدخل إلى القرآن بغير مقرراتٍ سابقةٍ يخضع لها القرآن، والواجب عليه أن يستقي من القرآن ما يدل عليه[3].

يقول سيد قطب: "إن الطريق الأمثل في فهم القرآن وتفسيره، وفي التصور الإسلامي وتكوينه؛ أن ينفض الإنسان من ذهنه كل تصور سابق، وأن يواجه القرآن بغير

---

(١) الزركشي، البرهان، ٤٢٠ .

(٢) انظر : البرهان، ٤٢٨، والإتقان، ٨٦٨، وانظر كذلك – كمرجع مهم في الموضوع ككل : عبد القادر محمد الحسين، معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني، ٣٤٠، وأجود من كل هذا كتاب أستاذي الدكتور العلامة إبراهيم عبد الرحمن خليفة «الدخيل في التفسير» .

(٣) انظر : صلاح الخالدي، مفاتيح التعامل مع القرآن الكريم، ٩٧، وغيره .

مقررات تصورية أو عقلية أو شعورية سابقة، وأن يبني مقرراته كلها حسبما يصور القرآن والحديث حقائق هذا الوجود، ومن ثم لا يحاكم القرآن والحديث لغير القرآن، ولا ينفي شيئا يثبته القرآن ولا يؤوله! ولا يثبت شيئا ينفيه القرآن أو يبطله، وما عدا المثبت والمنفي في القرآن، فله أن يقول فيه ما يهديه إليه عقله وتجربته"[1].

وهذه المسألة آفة خطيرة خيَّمت على محاولات التفسير السياسي للدين عموماً، والحقيقة؛ أنها تحتاج إلى مزيد ضبط وتحقيق، ولو أننا اشترطنا في المفسر في سياقنا هذا أن لا يكون صاحب هوى سياسي أو ميل إلى اتجاهٍ يستقي من غير الإسلام، أو منتفعاً بقرب من سلطان جائر، وأشباه ذلك؛ لما كنا بهذا الشرط مجحفين، ولا مبتعدين عن مناهج الأئمة، الذين اشترطوا فيمن يُقبِل على التفسير بالرأي أن لا يكون صاحب بدعة، داعياً إليها؛ لما لبدعته من أثر في التفسير، وهذا ظاهر في تفاسير المعتزلة والشيعة وغيرهم، الذين يلوون أعناق النصوص لتوافق معتقداتهم[2].

وإذا كان هذا مشروطاً في الجملة، فلا ضير – إذاً – من النص على خصوصيةٍ مناسبة للتفسير السياسي، وليُتأمَّل قول الإمام الزركشي: "أصل الوقوف على معاني القرآن: التدبر والتفكر، واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة؛ وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبرٌ أو هوىً أو حبّ دنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو معتمداً على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعا إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع، وبعضها آكد من بعض"[3].

٧)عدم جواز حمل ألفاظ القرآن على غير معانيها زمن نزول الوحي، ووجوب الاحتراز من حملها على ما طرأ على معانيها من تطور في الاستعمال[4]، وقد قال الإمام الشاطبي: "لابد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين

---

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، ٣٧٣٠.

(٢) انظر: عبد القاهر داود العاني، دراسات مقارنة في التفاسير المعاصرة، ٥٢، وما بعدها.

(٣) البرهان، ٤٣٥.

(٤) انظر: معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني، ٣٤٠.

نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف؛ فلا يصحُّ أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب"[1].

وبعد، فهذا أهمُّ ما يُذكر في ضوابط التفسير السياسي، سواء منها ما يتعلق بالمفسر أو تفسيره، فما التُزمَت في التفسير السياسي كان حرياً أن يُقبل، وإلا فهو تفسيرٌ مذموم؛ مخالف لأسس القبول العامة والخاصة.

(١) الموافقات، ٣/ ٦٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي كفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد: فقد خلصت بعد هذه الدراسة التأصيلية للاتجاه السياسي في تفسير القرآن الكريم إلى ما يأتي:

١- إن على المفسِّر في الاتجاه السياسي أن ينظر في السلوك النبويِّ السياسي؛ الذي يطبَّق فيه المنهج القرآني في هذا الباب، وأن يحرص على إدراك فهم الصحابة الكبار للإطار السياسي الإسلامي، ثم إنه لا مانع من إعمال الرأي والاجتهاد ما التُزمت الضوابط المعتبرة في التفسير؛ لاستلهام ما يفتح الله به من معانٍ وإشارات وتوجيهات واستنباطات متعلقة بهذا المنحى.

٢- أن التفسير السياسي محاولة لمعالجة واقع الأمة السياسي معالجة قرآنية، تستلهم فيها مناهج الهداية القرآنية؛ ليستضيء بها السياسيون.

٣- إن الدعوة إلى تفسير سياسي للقرآن الكريم ليست دعوة إلى بدعة من بدع التفسير؛ فقد سبق علماء أكابر ومفسرون مشاهير إلى هذا المنحى في التفسير؛ وظهر ذلك في مقالاتهم وكتبهم وتفاسيرهم، إلا أن الجديد هنا؛ هو الدعوة إلى إبراز هذا الاتجاه في التفسير، والتركيز عليه في الاستنباط.

٤- لضمان انضباط سير المفسر في تفسيره السياسي لا بدَّ من مراعاة مجموعة من الضوابط والشروط، فإن توافرت كان هذا التفسير حريا بالقبول، وإلا فهذا التفسير مذمومٌ لا يلتفت إليه.

المصادر والمراجع

– أركون، محمد، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥.

– **الأصفهاني**، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط٢.

– **الألباني**، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩.

– **البروسوي**، إسماعيل حقي، تفسير روح البيان، تحقيق : أحمد عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .

– **البيهقي**، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، الكتب العلمية، بيروت، ط٣.

– الحاج، عبد الرحمن، الخطاب السياسي في القرآن؛ السلطة والجماعة ومنظومة القيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٢.

– حامد، التيجاني عبد القادر، أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، دار البشير بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان– الأردن، ط١، ١٩٩٥.

– **الحسين**، محمد عبد القادر، معايير القبول والرد للنص القرآني، دار الغوثاني، دمشق، ط١.

– **الخالدي**، صلاح: ١) مفاتيح التعامل مع القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م

٢) المنهج الحركي في ظلال القرآن، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٠م.

٣) مدخل إلى ظلال القرآن، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٠م.

– **خليفة**، إبراهيم عبد الرحمن، الدخيل في التفسير، ط بدون. حقوق النشر للمؤلف.

– **الذهبي**، محمد حسين: ١) بحوث في علم التفسير والفقه والدعوة، دار الحديث، القاهرة، ، ٢٠٠٥.

٢) التفسير والمفسرون، تحقيق أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط بدون، سنة نشر بدون.

– **الرازي**، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ٢٠٠١م.

– **رضا**، محمد رشيد، تفسير المنار المسمى "تفسير القرآن الحكيم"، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م .

– **الرومي**، فهد عبد الرحمن، منهج المدرسة العقلية في التفسير، ، الرياض، ط ٢، ١٩٨٣م.

– **الزرعي الدمشقي**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية :

١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١.

٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: محمد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط بدون.

– **الزركشي**، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.

– **الزمخشري**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

– **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر:

١) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق : فؤاد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م .

٢) الإكليل في استنباط التنزيل، تحقيق: سيف الدين الكاتب، الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

– **الشاطبي**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات، شرحه وخرج أحاديثه : عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط بدون، سنة نشر بدون .

– **الشافعي**، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٥م.

– **شاكر**، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م .

– **شريف**، محمد، اتجاهات التجديد في تفسير القرآن في مصر، دار التراث، القاهرة ط ١، ١٩٨٢م.

– **شلتوت**، محمود، تفسير القرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، ط١٢، ٢٠٠٤م.

– **الشوكاني**، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق : محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

– **صالح**، عبد القادر محمد، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، دار المعرفة، بيروت، ط ١.

– **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق : محمود شاكر، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

– **العاني**، عبد القاهر داود، دراسات مقارنة في التفاسير المعاصرة، دار البشير،

عمان، ط ١.

– **عباس**، فضل حسن، المفسرون مدارسهم ومناهجهم، دار النفائس، عمان،ط ١، ٢٠٠٧م.

– عبد الرازق، علي، الإسلام وأصول الحكم، تحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية،بيروت.

– **عبد الكافي**، إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتاب مصور منشور على موقع (www.kotobarabia.com).

– **عتر**، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت إصدار ١٩٩٦، تصوير عن الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨١م.

– **العراقي**، الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط بدون.

– **عصام**، سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.

– **ابن فارس**، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م .

– **القرضاوي**، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.

– **القزويني**، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار طويق، الرياض، ط ١، ١٤٣١، ٢٠١٠.

– **القشيري النيسابوري**، مسلم بن الحجاج، دار طويق، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار طويق، الرياض، ط ١، ١٤٣١، ٢٠١٠.

– **قطب**، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط٢٥، ١٩٩٦م.

– **الكفوي**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق : د. عدنان دروس، محمد المصري، مؤسسة دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

– **الكواكبي**، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد، تحقيق : محمد جمال طحان، دار صفحات للطباعة والنشر، دمشق، ط٥، ٢٠٠٩م .

– **ابن منظور**، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨،١٩٦٨.

– **المودودي**، أبو الأعلى: ١) المصطلحات الأربعة قي القرآن، الدار السعودية، جدة، ط١، ١٩٩٤م

٢)فرعون في القرآن، ترجمة : أحمد إدريس، المختار الإسلامي، القاهرة.

٣) الخلافة والملك، ترجمة: أحمد إدريس، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

– ياسين، عبد الجواد، السلطة في الإسلام: العقل السلفي بين النص والتاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨م.

المجلات والدوريات والمقالات:

– **أبو رغيف**، مالوم، التفسير السياسي القرآن ، مجلة الحوار المتمدمن، العدد ٩٤١، ٣٠/٨/٢٠٠٤.

– **خليل**، صبري محمد، التفسير النقدي للدين قراءة نقدية إسلامية، مقالة منشورة في موقع شبكة روضة الرياحين، بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠١١.

– **الشرقاوي**،عفت محمد، التفسير ومشكلات السياسة، مقال منشور في موقع "الموسوعة الإسلامية".

– **عمارة**، محمد، الشيخ رشيد رضا وأولى المعارك ضدّ العلمانية، مقالة منشورة في مجلة الأزهر، ١٧٩٢، السنة ٨٤، الجزء١١، أكتوبر ٢٠١١ .